

الفقر والرخاء
المشترك
2018

حل معضلة الفقر عرض عام



الفقر والرخاء
المشترك
2018

حل
معضلة
الفقر
عرض عام

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام من التقرير المعنون "الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر، 6-1330-4648-1-978-10.1596/978-10.1596/978-1-4648-1330-6. doi: ستتاح نسخة للتقرير النهائي الكامل، بمجرد نشره، بصيغة PDF على هذا الموقع: <https://openknowledge.worldbank.org/>، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: <http://Amazon.com>. يرجى استخدام النسخة النهائية من التقرير في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

© 2018 حقوق الطبع محفوظة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي،
1818 H Street NW, Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أي خريطة في هذا العمل أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصریح.

الحقوق والإذن بالبيع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO):

<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل لصاحبه—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: *الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر*. كتيب العرض العام. البنك الدولي، واشنطن. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات—إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة التي قمت أنت بها.

الاقتباسات—إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والأراء المُعبّر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده، وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى—لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك للغير أو جزء منه وارد في هذا العمل بحقوق الغير. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام مُكوّن من هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن الأمثلة على المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA. بريد إلكتروني: pubbrights@worldbank.org.

الغلاف والتصميم الداخلي: Patricia Hord Graphik Design

مرجع الصور: الغلاف: © سيمون د. ماكورتي/البنك الدولي؛ الصفحة 1: © دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 3: © توير مراد طوبو/البنك الدولي؛ الصفحة 4: © بينيام تيشوم/البنك الدولي؛ الصفحة 5: © سارة فرحات/البنك الدولي؛ الصفحة 7: © ستيفان غلاديو/البنك الدولي؛ الصفحة 8: © دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 11: © سيمون د. ماكورتي/البنك الدولي؛ الصفحة 14: © دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 16: © فؤاد الحراري/البنك الدولي؛ الصفحة 19: © دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 21: © أرني هويل/البنك الدولي

توطئة

قبل خمسة أعوام، وضعت مجموعة البنك الدولي هدفين رئيسيين لها، هما: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان في كل بلد.

ووفقاً لتقرير "الفقر والرخاء المشترك" لهذا العام، فإن العالم يواصل إحراز تقدّم في القضاء على الفقر. ففي عام 2015، أصبحت نسبة من يعيشون في فقر مدقع تمثل نحو عُشر سكان العالم - وهو أدنى معدل للفقر في التاريخ المدون. ويُعد ذلك إنجازاً رائعاً بالنظر إلى أن هذه النسبة كانت تزيد على الثلث على مستوى العالم في عام 1990. ومنذ آخر تقرير للبنك الدولي عن الفقر في العالم والذي صدر قبل عامين، فقد تناقص عدد الفقراء بواقع 68 مليوناً.

لكن لا يمكن اعتبار النجاح أمراً مسلماً به. فمعدل الفقر أخذ في الارتفاع في العديد من البلدان بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي بلدان كثيرة، يتعرض أفقر 40% من السكان للإهمال؛ وفي بعض البلدان يتراجع بالفعل مستوى المعيشة لهذه الشريحة من السكان. ولكي ينخفض معدل الفقر المدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030، فإنه يتعيّن أن تنمو أفقر بلدان العالم بمعدل يفوق بكثير ما كانت تحققه في السابق. وليس هناك مجال للاستكانة والرضا بما تحقق. ويتعيّن علينا تكثيف الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المتأخرة وضمان أن يعود التقدّم الاقتصادي بأكبر المنافع على أفقر 40% من السكان.

ولا يزال خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030 يمثل تحدياً جسيماً، وسنظل نركّز على تحقيقه. وفي الوقت ذاته، يعيش معظم فقراء العالم حالياً في البلدان متوسطة الدخل، وتشير بحوثنا إلى أن هذه البلدان لديها عادةً رؤية أكثر دقة بشأن الفقر. واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية لهذه البلدان، فإننا نسجّل حالياً المقارنات المتعلقة بالفقر عند حدين أعلى - 3.20 دولار و5.50 دولار للفرد في اليوم- واللذين يتوافقان مع المعايير في الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

وتمثل هذه الحدود تسليمًا بأن مفهوم الفقر يتوقف في حد ذاته على الظروف الاجتماعية للمرء. فما يُعتبر من الكماليات في مجتمع ما يمكن أن يكون من الضروريات في مجتمع آخر. وحتى إذا تمت تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات المادية، فلا يمكن القول بأن الناس يعيشون حياة مزدهرة مادام لا يمكنهم تدبير أمورهم بكرامة في المجتمع الذي يعيشون فيه. ويقيس معدل الفقر المجتمعي الوارد في هذا التقرير مستوى رفاهة الناس بناءً على المستوى السائد في البيئة المحيطة.

ولا يشمل الفقر انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك فقط، بل أيضا تدني مستوى التحصيل العلمي، وسوء نواتج الرعاية الصحية والتغذية، ونقص الخدمات الأساسية، والأحوال المعيشية الخطرة. وإذا كنا نأمل في التصدي للفقر "بجميع أشكاله في كل مكان" كما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة، يتعين علينا فهم وقياس معدل الفقر في جميع صوره ومظاهره. ويعرض هذا التقرير نتائج أول عملية يقوم بها البنك الدولي في قياس معدل الفقر عالمياً على أبعاد متعددة، وذلك لمراعاة مكوّنات الفقر المتعددة والمتداخلة.

ويتم عادةً قياس معدل الفقر على مستوى الأسر المعيشية، لكن نظراً للتفاوت داخل الأسر المعيشية، فهناك بلا شك أشخاص يعيشون في فقر داخل أسر معيشية غير فقيرة. ولا تسمح البيانات والوسائل المتاحة حالياً لنا بقياس التفاوت داخل الأسر المعيشية في معظم البلدان، وبالتالي يبحث أحد فصول هذا التقرير بعض الدراسات القطرية المختارة حيثما أمكن، ويبيّن كيف يؤثر ذلك في أوضاع الفقر بما في ذلك حسب نوع الجنس والسن.

وسيظل هدفاً إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك يوجّهان عملنا. وستؤدي المجموعة الجديدة من خطوط ومقاييس الفقر إلى توسيع نطاق مفهومنا للفقر. وكما يوضّح هذا التقرير، فإن تبني رؤية توسعية كهذه إنما يؤكد أنه مازال أمامنا شوط طويل يتعيّن علينا قطعه لتخليص العالم من الفقر بكافة أبعاده.



جيم يونغ كيم

رئيس

مجموعة البنك الدولي

شكر وتقدير

إهداءً إلى ذكرى جان واليسر

أعدّ هذا التقرير فريق بقيادة كل من دين جوليف وماريا آنا لوغو. وضّمّ الفريق الأساسي بينديكت ليروي دي لا برير، وجد فريدمان، وإيزيس غاديس، وروي كاتاياما، ودانيال غيرسون ماهلر، وماريو نيغر، وديفيد نيوهاوس، ومينه نخوين، وإسبن بير بريندز، ومايكا شميت، وديراج شارما، وجودي يانغ. وضّمّ الفريق الموسّع ساينا ألكير، ولويس ألبرتو أندريس، وبابولا بويتراغو هيرنانديز، وصامويل فريجي رودريغز، وخافيير غودنوت، وستيفان كلانسن، وراهول لاهوتي، وكريستوف لاکتر، وسيلفي لامبرت، وفاليري ليتشين، وليبت لوغنان، وكارولينا ميچيا-مانتيلا، وأنا ماريا مونوز بوديت، وراكيش غوبتا نيشانامتلا راماسوباياه، وراؤول سانتايوليا-لوييز، وكينيث سيملر، وشاراد تاندون، وروبرت وكر، وألكسندر وولف، وروكسوان وو الذين قدموا جميعاً إسهامات جوهرية. كما قدّم كل من كارم ناتاليا إدواردز دي إزكويردو، وبامبلا غاي غونيو، وإستيلا ملايكا دعماً عاماً لفريق إعداد التقرير.

وتم تنفيذ هذا العمل تحت الإشراف العام من فرانسيسكو فيريرا، وهيشان فو، وكارين غرون، وكارولينا سانشين-بارامو. ويعرب فريق العمل عن امتنانه لكوشيك باسو، وشانتاينان ديفاراجان، وأكهيكو نيشيو، وكارلوس سيلفا-جوريجوي لما قدموه من توجيه ومشورة.

وقادت إليزابيث هاوتون، ومارك فيلرنتال، وفينكات غوبالاكريشان عمليات الاتصال والمراسلة المتعلقة بالتقرير، مع مساهمات ومدخلات من إنديرا تشاند، وبول غالغر، وماري دونالدسون لويس، وميكائيل ريفينتر، وفيكيتوريا سميت،

وديفيانثي وادوا. وقدمت فرق الإعلام والويب

ووسائل التواصل الاجتماعي بإدارة العلاقات

الخارجية والمؤسسية دعماً إضافياً. وأسهم

روبرت زيمرمان وهونورا مارا وستيوارت

غرودينغز بتقديم خدمات التحرير. وقامت

باتريشيا كاتاياما، من وحدة اقتصاديات التنمية

بالبنك الدولي، بدور محرر التنسيق. وتولت إدارة

مطبوعات البنك الدولي، بوحدة الحلول

المؤسسية العالمية، توجيه وإدارة

إنتاج التقرير والعرض العام، مع

اضطلاع سوزان غراهام بدور

محرر الإنتاج وديبورا أيل-باركر

بدور منسّق الطباعة، وبمساعدة من

برونو بونانسي (رسم الخرائط) وعزيز غوكدمير

وسوزان ماندل. وقامت باتريشيا هورد

بتصميم غلاف كتيب العرض العام

والتقرير.

وما كان ليتسنى إعداد هذا التقرير بدون إسهامات العديد من الأشخاص المختلفين، من بينها مدخلات البيانات من شبكة إحصاء الفقر وفرق البيانات من أجل تحقيق الأهداف، لاسيما راؤول أندريس كاستانيدا أغيلار، وجواو بيدرو فاغنز دي أزيفيدو، وشاهووا تشن، وخوسيه مونتيس، وبريم سانغرولا، ونوبو يوشيدا، وتشينغوا زهاو. وهناك أشخاص آخرون ساعدوا في مساندة إعداد هذا التقرير، ومن بينهم إدوارد الدحاح، وعزيز أتامانوف، وسيرو أفيتايل، وصوفي تشارلوت إيمي أيلينغ، وأبو الكلام آزاد، ولياندرو إزيكويل تشاليليا، وأورميلا تشاترجي، وميكي شوبرا، ورينو ديوبنا، وريتिका دي سوزا، وباتريك هوانغ-فو إيوزينو، وماريا غابرييلا فرنان بيرتران، وديون فيلمر، وتوبي هنري ماتياس جاني فوجس، وروبرت غاتي، وماريا يوغينيا غينوني، وميشيل غراغنولاتي، وفايا حياتي، وروث هيل، وتالب كيليك، وأرت كراي، وكاترينا روغيري لادرشي، وكيهون لي، وفاسكو موليني، ورينكو مورغاي، وهوين خانه نغوين، ونغا ثي فييت نغوين، وغيميسولا أوسيني سيواتو، وسيرغيو أوليفيري، وأوتز باي، وحسنل ريزال، وأدوي-صوفي روديلا، وهالسي رودغرز، وشويتلينا ساباروال، وساروش ستار، وبريم سانغرولا، ووليام هاتشينز سيتز، وعمر سراج الدين، وهروي يما تسو، وأبيك بيباغيش أولو، ومالاريفزي فيرابان، وبالافي فياس، وماثيو واي-بوي، وألبرتو زيزا. واستفاد الفريق أيضا من المناقشات التي أجريت مع المجموعات التالية داخل البنك الدولي: قطاع الممارسات العالمية للفقر والمساواة - مجموعة عمل اقتصاديات التنمية؛ ومجموعة خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والصحة العامة، ومشروع رأس المال البشري.

ويعرب الفريق عن شكره وامتنانه للزملاء الذين استعرضوا هذا العمل على ما قدموه من مشورة، وهم: أندريا براندوليني، وخوسيه كويستا، وجيسكو هنتشل، وسلمان الزيدي. ويعرب الفريق أيضا عن تقديره لكم التعليقات المفيدة التي تلقاها من جنيد كمال أحمد، وعبد الله الدردي، وكاثلين بيغل، وتيد هاوكوان تشو، وكارولين هييدر، وإعجاز سيد غني، وأليكس غيبس، وميشيل غراغنولاتي، وتالب كيليك، ووليام مالوني، ومحمود محيي الدين، وسامية مصدق، ومارتين راما، وناغارجا راو هرشاديب، وجولي رويل بيرغرون، وإليزابيث روبرت بولمر، وسودهير شيتي، وهانز تيمر، وفيليب فرويمب، ودومينيك فان دي فال. كما يعرب عن شكره وامتنانه للمساعدة التي تلقاها من العديد من الأشخاص الذين قاموا بالتعليق على المسودات المختلفة للفصول، وكذلك الذين قدموا المساعدة في إعداد هذا التقرير. وأخيراً، ما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا اجتهاد وتفاني الآلاف من مندوبي المسح والمشاركين في الاستقصاء من مختلف بلدان العالم الذين لم يخلوا بالإدلاء بتفاصيل عن حياتهم وأوجه الفقر المتعددة.

ويُعد هذا التقرير مشروعاً مشتركاً بين مجموعات بيانات وبحوث التنمية في مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية، وقطاع الممارسات العالمية للفقر والمساواة في مكتب نائب الرئيس لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات. وساعد التمويل المقدم من حكومة المملكة المتحدة في مساندة العمل التحليلي بشأن قياس معدلات الفقر المجتمعي والفقر المدقع.



عرض عام

لقد حقق العالم تقدُّماً ملحوظاً وغير مسبوق على صعيد الحد من الفقر خلال ربع القرن الماضي. وفي عام 2015، انخفض عدد الفقراء المدقعين بأكثر من مليار شخص عن عددهم في عام 1990. وكان هذا التقدُّم بفضل قوة معدل النمو العالمي وتزايد ثروة العديد من البلدان النامية، لاسيما في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا الأكثر اكتظاظاً بالسكان على مستوى العالم. وهذا التقدُّم الرائع يقربنا من تحقيق هدف البنك الدولي المتمثل في خفض نسبة الفقراء فقراً مدقعاً إلى أقل من 3% من سكان العالم بحلول عام 2030. ويعيش في نصف مجموع البلدان الواردة في بيانات الفقر العالمية بالفعل أقل من 3% من السكان تحت خط الفقر الدولي الذي يحدد معدل الفقر المدقع لرسده عالمياً. ورغم هذه الأخبار السارة، فإن معركة القضاء على الفقر المدقع أبعد ما تكون عن نهايتها، بل تزداد صعوبة في بعض النواحي. فلا يزال عدد الفقراء على مستوى العالم مرتفعاً بصورة غير مقبولة، ويتضح بشكل متزايد عدم توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعاً متساوياً بين المناطق والبلدان المختلفة. ومع إهمال معظم بلدان العالم لمكافحة الفقر المدقع، أصبح الفقر أكثر رسوخاً واستعصاءً على الاستئصال في مناطق معيَّنة، لاسيما في البلدان المثقلة بالصراعات العنيفة وضعف المؤسسات. وتوجد غالبية الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية ولديها عدد كبير من الأطفال وتعاني من نقص التعليم.

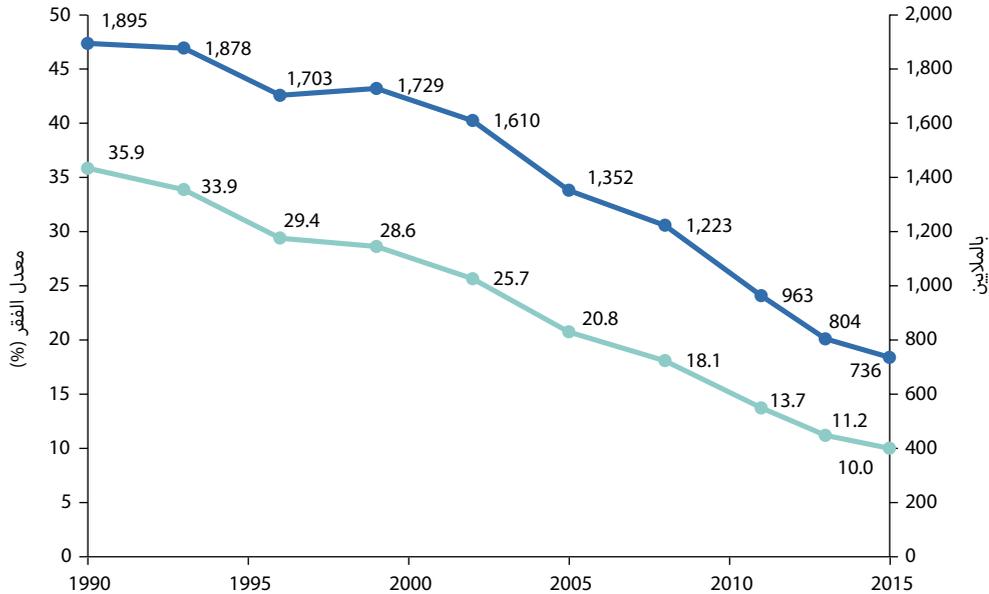


وتعاني هذه الأسر أيضاً من تدهور عناصر الرفاهة الأساسية مثل خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي، وغالباً ما تكون عرضة للمخاطر الطبيعية وانعدام الأمن المادي.

وبالعودة إلى عام 1990، كان 36% من سكان العالم يعيشون في فقر وفقاً لتعريف خط الفقر الدولي بأن دخلهم أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011. وبحلول عام 2015، انخفضت هذه النسبة من 11.2% في عام 2013 إلى 10%. وبلغ العدد المطلق للفقراء 736 مليوناً في عام 2015، ومنخفضاً من نحو مليارين في عام 1990 (الشكل 1). ورغم زيادة تباطؤ معدل النمو العالمي في السنوات الأخيرة، فإن إجمالي عدد الفقراء انخفض بأكثر من 68 مليون شخص في الفترة بين عامي 2013 و2015، وهو ما يعادل تقريباً عدد سكان تايلند أو المملكة المتحدة. وقد أقلت عشرات الملايين من الأشخاص من براثن

وقد تحقق معظم التقدّم الذي شهده ربع القرن الماضي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث ساعد الصعود الاقتصادي للصين على انتشار ملايين الأشخاص من براثن الفقر. وانخفض متوسط معدل الفقر في بلدان هذه المنطقة من 62% في عام 1990 إلى أقل من 3% في عام 2015. وفي الآونة الأخيرة، حققت منطقة جنوب آسيا نجاحات مذهلة في مكافحة الفقر المدقع مما ساعد على تقليص المعدل العالمي بدرجة أكبر. وتراجع عدد الفقراء في هذه المنطقة إلى 216 مليون شخص في عام 2015، مقابل نصف مليار شخص في عام 1990. وقد أحرزت هاتان المنطقتان نتائج جيدة نحو تحقيق الهدف الرئيسي الآخر للبنك الدولي، وهو تعزيز الرخاء المشترك بزيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان

الشكل 1: معدل الفقر العالمي وعدد الفقراء، 1990-2015



عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) (المحور الأيمن) —●—
نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) —●—

المصدر: أحدث التقديرات بناءً على بيانات عام 2015 باستخدام شبكة إحصاء الفقر (أداة التحليل عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/>

وعدم النجاح في توجيه النمو وتحويله إلى خفض في أعداد الفقراء. وتضم هذه المنطقة حالياً معظم فقراء العالم، ويتزايد إجمالي عدد الفقراء بها خلافاً لمعظم بقية مناطق العالم. وقد زاد عدد الفقراء بهذه المنطقة من نحو 278 مليوناً في عام 1990 إلى 413 مليوناً في عام 2015. وفي حين كان متوسط معدل الفقر في المناطق الأخرى أقل من 13% حتى عام 2015، فإنه بلغ نحو 41% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومن بين أفقر 28 بلداً في العالم، يوجد 27 بلداً في هذه المنطقة حيث تزيد معدلات الفقر فيها جميعاً على 30%.

وباختصار، أصبح الفقر المدقع يمثل مشكلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بشكل متزايد. وتعاني البلدان الأفريقية لأسباب منها اعتمادها الكبير على الصناعات الاستخراجية التي لا تؤثر في مستويات دخل الفقراء سوى بدرجة ضئيلة، وانتشار الصراعات، وتعرضها للكوارث الطبيعية، مثل نوبات الجفاف. ورغم

لضمان مشاركة الفقراء نسبياً بالمجتمعات في تحقيق النجاح الاقتصادي وتوزيع ثماره بشكل عادل. ويُقاس مدى تحقيق هذا الهدف من خلال رصد متوسط معدل النمو في الدخل لأفقر 40% من السكان (شريحة الأربعة في المائة الأدنى دخلاً) داخل كل بلد. ووفقاً لهذا المقياس، فإن التقدم المحرز في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب آسيا يُعد الأروع على الإطلاق لأنه يجري تقاسم منافع النمو الاقتصادي في المنطقتين. وفي المتوسط، نما دخل أفقر 40% من السكان في هاتين المنطقتين بنسبة 4.7% و 2.6% سنوياً على التوالي وفقاً لأحدث التقديرات عن الفترة 2010-2015.

لكن التقدم الهائل في مكافحة الفقر بهاتين المنطقتين يتعارض بشدة مع وتيرة الحد من الفقر الأشد بطئاً بكثير في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وأصبح الفقر المدقع أكثر تركّزاً في هذه المنطقة بسبب تباطؤ معدلات النمو، والمشكلات الناجمة عن الصراعات وضعف المؤسسات،



من مكاسب إلى مناطق وبلدان أخرى. فمع انخفاض نسبة الفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 2.3% في عام 2015 على سبيل المثال، يقل كثيراً إسهام المنطقة في خفض المعدل العالمي. وهناك اتجاه مشابه يسير بشكل جيد في منطقة جنوب آسيا.

وينتج عن ذلك تباطؤ وتيرة الحد من الفقر بشكل عام، مما يحول دون بلوغ النسبة التي يستهدفها البنك الدولي بحلول عام 2030. وفي الفترة من 2013 إلى 2015، تراجع معدل الفقر العالمي بواقع 0.6 نقطة مئوية سنوياً، وهو أقل بكثير من المتوسط المتحقق على مدى خمسة وعشرين عاماً وهو نقطة مئوية سنوياً. وتشير توقعاتنا إلى تباطؤ معدل الحد من الفقر بدرجة أكبر بين عامي 2015 و2018 لينخفض إلى أقل من نصف نقطة مئوية سنوياً.

تحقيق معدل نمو أسرع في بعض الاقتصادات الأفريقية، مثل بوركينا فاسو ورواندا، فإن المنطقة كافتحت أيضاً لتحسين الرخاء المشترك. فقد ارتفع دخل أفقر 40% من السكان في الاثني عشر بلداً من بلدان المنطقة التي يغطيها المؤشر بنسبة 1.8% في المتوسط سنوياً في الفترة 2010-2015 (وهي نسبة تقل بدرجة طفيفة عن المتوسط العالمي البالغ 1.9% سنوياً). لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو تراجع مستويات دخل أفقر 40% من السكان في ثلث هذه البلدان الاثني عشر.

يبيّن التفاوت الواضح بين آسيا وأفريقيا أسباب تزايد صعوبة الحد من الفقر عالمياً. ورغم ثبات التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر بشكل عام، لم تشارك كل المناطق في النمو العالمي وبعضها متأخر عن الركب. ومع زيادة تقلص معدل الفقر، تقل إمكانية انتقال ما تحقق





أشكال الحرمان منصباً بشكل رئيسي على أفريقيا والبلدان الأخرى القليلة في المناطق الأخرى التي ترتفع بها معدلات الفقر بدرجة كبيرة. وفي الوقت ذاته، يجب ألا ننسى معاناة مليارات الأشخاص الذين يعيشون فوق حد 1.90 دولار والذين لا يزالون شديدي الفقر بحسب المعايير في مجتمعاتهم. والآن، فمع استمرار ارتفاع معدل الفقر المدقع في بعض المناطق وانخفاضه إلى أقل من 10% في معظم باقي مناطق العالم، يتعيّن علينا تكوين صورة أتمّ لما يعنيه عالم خالٍ من الفقر. ومن المؤكد أنه لا يمكن القول بأن العالم يخلو من الفقر إذا حققت معظم البلدان المعدّل المستهدف وهو 3% فيما لا تزال هناك جيوب كبيرة من الفقر المدقع. وللتوصل إلى فهم أفضل لما يعنيه إنهاء الفقر، نحتاج إلى وسائل إضافية لقياس أبعاد المشكلة ووضع تصور لها. ونحتاج أيضاً إلى فك المزيد من طلاسم هذه المعضلة لفهم المقصود من ذلك بشكل أفضل.

ولا يزال تركيز البنك الدولي منصباً على انتشار الناس من برائن الفقر المدقع، وسيظل خط الفقر الدولي يمثل وسيلة بالغة الأهمية لرصد التقدّم المحرز في هذا الشأن. لكن يجب علينا أيضاً إدراك أن المجتمعات لم تتوقف عن التفكير أو الاهتمام بالفقر حتى وإن أصبحت

وبالنظر إلى عام 2030، تشير التوقعات إلى أن العالم سيحتاج إلى النمو بوتيرة قوية على غير المعتاد لبلوغ النسبة المستهدفة وهي 3%. فعلى سبيل المثال، سيتم تحقيق هذه النسبة إذا نمت جميع البلدان بمعدل سنوي يبلغ 6% في المتوسط، ونما دخل أفقر 40% من السكان بمعدل أسرع من المتوسط بواقع نقطتين مئويتين. ومن جهة أخرى، يمكن بلوغ هذه النسبة إذا حققت جميع البلدان معدل نمو يبلغ 8% في المتوسط. لكن في كلا السيناريوهين، سيظل معدل الفقر المدقع أعلى من 10% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030.

وفي سيناريو آخر حيث تنمو جميع البلدان وفقاً للمتوسط المتحقق في منطقتها على مدى الأعوام العشرة الماضية، تشير توقعاتنا إلى أن معدل الفقر العالمي سيتجاوز 5% في عام 2030. ويؤدي سيناريو "بقاء الأمور على حالها" هذا إلى وجود عالم منقسم، حيث يعيش أكثر من ربع السكان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في فقر مدقع، فيما تقل نسبة الفقر عن 2% في معظم باقي مناطق العالم.

يشير هذا التباين في اتجاهات الفقر على مستوى المناطق إلى أمرين مهمين. أولاً، يتعيّن أن يظل تركيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على أسوأ

ويمكن أن تساعدنا المقاييس الجديدة أيضا في رصد التقدم المحرز على صعيد الحد من الفقر في عالم متنامٍ. وحتى في البلدان التي تكون فيها معدلات الحرمان المدقع منخفضة للغاية، لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن تعريف الفقر على نطاق أوسع. فامتلاك ما يكفي من المال أمر ضروري لعيش حياة خالية من الفقر، لكنه ليس كل شيء. ولإنهاء الفقر حقاً، نحتاج إلى تحسين رصد ما يحرزه الناس من تقدم في تحقيق جوانب الرفاهة غير النقدية، مثل مياه الشرب الملائمة والحصول على التعليم.

وفيما يتعلق بقياس الفقر النقدي، يُستخدم المعيار 1.90 دولار لتقييم الأوضاع المعيشية للناس مقارنةً بالاحتياجات الأساسية في أفقر بلدان العالم. لكن بالنسبة لمن يعيشون في بلدان تكون مستويات الدخل بها أعلى بشكل عام، فمن المفيد رصد التقدم المحرز باستخدام خطوط أعلى للفقر تعكس الاحتياجات الأكبر في عالم متنامٍ. وباستخدام هذه الخطوط والمقاييس الجديدة بالتنسيق مع المقياس الحالي للفقر المدقع-سواء في البلدان التي ترتفع بها معدلات الفقر المدقع أو التي قضت عليه تقريباً، يمكننا رصد الفقر بشكل أفضل في جميع البلدان، ومن الجوانب الحياتية المتعددة، ولجميع الأفراد في كل أسرة معيشية. وهذا الرصد الأوسع نطاقاً كفيل بإعطائنا فهماً أدق لطبيعة الفقر بجميع أشكاله، وبالتالي يمكننا تطوير أدوات أفضل للسياسات لمعالجة هذه المشكلة.

صور الفقر المدقع أقل ظهوراً بكثير. وهناك حاجة إلى توسيع نطاق فهمنا للفقر باعتباره مشكلة معقدة متعددة الأوجه وتحديد جيوب الأشخاص الذين يعانون الفقر لكن لم يتم التنبه إليهم.

وللقيام بذلك، ندخل ثلاثة مكونات جديدة لحل معضلة الفقر. وتنبثق إضافة هذه الوسائل الجديدة لقياس أبعاد مشكلة الفقر ووضع تصور لها عن توصيات اللجنة المعنية بدراسة أوضاع الفقر في العالم، بقيادة البروفيسور السير أ. ب. أتكينسون، بالنظر في وضع مؤشرات تكاملية للمؤشر الرئيسي للفقر المدقع (في تقرير رصد أوضاع الفقر في العالم الذي نشره البنك الدولي في عام 2017). وتراعي المقاييس الجديدة أنه يمكن تعريف بعض الأشخاص على أنهم فقراء بالنسبة لمجتمعاتهم حتى وإن فاقت مستويات استهلاكهم حد 1.90 دولار بكثير. وتوسّع هذه المقاييس أيضاً نظرتنا للفقر لتشمل عناصر الرفاهة الأساسية، مثل توافر خدمات الصرف الصحي والصحة الأساسية. وأخيراً، فإنها تتجاوز لأول مرة مستوى الأسر المعيشية لقياس معدل الفقر وتأثيره على الأفراد.

وستكون هذه المقاييس الجديدة مفيدة في البلدان التي تكون معدلات الفقر المدقع فيها منخفضة للغاية حالياً، وكذلك في البلدان التي ينتشر فيها الفقر المدقع. وحتى مع مواصلة التركيز على أفقر بلدان العالم، تمكننا هذه الرؤية الأوسع نطاقاً من فهم مختلف أبعاد الفقر على مستوى العالم بصورة أفضل. وهذا الفهم الأفضل يمكن الاسترشاد به في وضع السياسات كما يساعد في تحديد المناطق الأشد احتياجاً.

استمرار التركيز على الفئات الأشد فقرا

سيطلب إنهاء الفقر المدقع تجديد التركيز على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والدول التي تعاني من ضعف المؤسسات والصراعات. وتشير تقديرات عام 2015 إلى أن الهند، التي يوجد بها 176 مليون فقير، ظلت تضم أكبر عدد من الفقراء الذين شكّلوا نحو ربع فقراء العالم. ويُعد معدل الفقر المدقع في الهند أقل بكثير مقارنةً بالمعدل المتوسط في أفريقيا، لكن إجمالي عدد الفقراء في الهند لا يزال كبيراً بسبب كثرة تعداد سكانها. وكمؤشر على التغيير، تشير التوقعات لعام 2018 إلى انتهاء وضع الهند كبلد به أكبر عدد من الفقراء- وقد أصبحت نيجيريا بالفعل، أو ستصبح قريباً، البلد الذي يضم النسبة الأكبر من الفقراء. وقد تراجع معدل الفقر المدقع وعدد الفقراء باطراد في منطقة جنوب آسيا، ومن المتوقع أن يستمر في هذا الاتجاه الذي ينتج عنه تحوّل الفقر من هذه المنطقة إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وبحلول عام 2030، يمكن أن تصل نسبة الفقراء الذين يعيشون في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 87% على أساس معدلات النمو السابقة. وحتى لو وصل معدل الفقر المدقع في كل بلد آخر بالعالم إلى صفر بحلول عام 2030، فإنه سيُتعيّن خفض المعدل المتوسط في هذه المنطقة من معدل عام 2015 البالغ 41% إلى نحو 17%، لكي يصل المتوسط العالمي إلى 3%. وسيطلب ذلك أن تحقق هذه المنطقة معدل نمو سنوياً غير مسبوق.





4 بلدان منخفضة الدخل و4 من بين 35 دولة هشة ومتأثرة بالصراعات معترفاً بها. ولأن نقص البيانات الموثوق بها له صلة بتباطؤ نمو الدخل لأشد البلدان فقراً، فإن الوضع قد يكون أسوأ مما هو مُلاحظ حالياً.

وفي الدول الهشة التي تغطيها البيانات، يُعد الاتجاه الأخير غير مُشجّع. فقد ارتفع معدل الفقر في هذه البلدان، بعد تراجعته بشدة بين عامي 2005 و2011، من 34.3% في عام 2011 إلى 35.9% في عام 2015. كما ارتفعت النسبة التي تضمها هذه البلدان من بين فقراء العالم باطراد منذ عام 2010 لتصل إلى 23% في عام 2015.

وفي العديد من البلدان منخفضة الدخل، يعيش أفقر 40% من السكان على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم ويعيش أكثرهم في المناطق الريفية، مما يجعلهم عرضة للاضطرابات الناجمة عن المناخ. فقد شهدت أوغندا، على سبيل المثال، انتكاسات كبيرة في معدلات الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك بسبب، إلى حد كبير، نوبات الجفاف والاقاات التي أضرت بالمحاصيل ابتداءً من عام 2016. وارتفعت نسبة الفقراء في أوغندا من 35.9% في عام 2012 إلى 41.6% في عام 2016. وانكمش معدل الاستهلاك الحقيقي لأفقر 40% من السكان بنسبة 2.2% سنوياً.

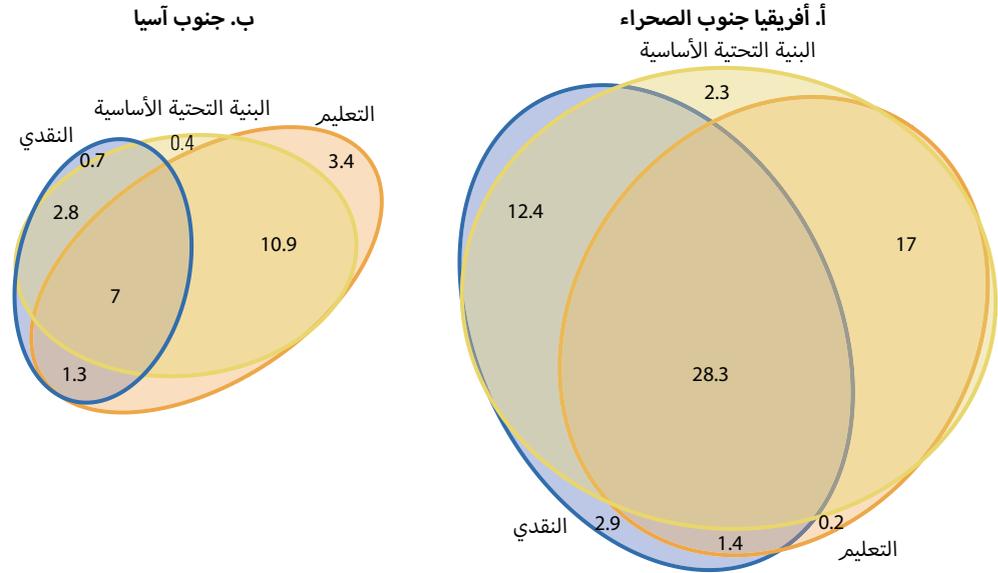
ومع سعينا إلى إنهاء الفقر، يجب أن ندرك أن الفقر لا تحدده فقط قلة الدخل. فهناك جوانب حياتية أخرى لها أهمية بالغّة لتحقيق الرفاهة من بينها التعليم، وتوفير خدمات المرافق الأساسية، والرعاية الصحية، والأمن. فقد يزيد دخل المرء على 1.90 دولار في اليوم، لكنه

ولتسريع وتيرة الحد من الفقر في أفريقيا وغيرها، سيكون مهماً للغاية تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتجديد الجهود لتسوية الصراعات العنيفة. غير أن بقاء الأمور على حالها لن يكون كافياً، بل يلزم بذل المزيد لضمان تحقيق نمو شامل للجميع مع التركيز بقوة أكبر على رفع إنتاجية الفقراء.

ولكي تتسنى لبلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الهشة الأخرى فرصة الوصول إلى النسبة المستهدفة وهي 3%، فإنه لن يتعيّن فقط تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بل سيتعيّن أيضاً رفع مستويات الدخل فيما بين أفقر 40% في مجتمعاتها بمعدل أعلى. ومع ذلك، ففي ثلثي البلدان الثلاثة عشر شديدة الفقر (التي تزيد فيها معدلات الفقر على 10%) التي يغطيها مؤشر البنك الدولي للرخاء المشترك، ينمو متوسط الدخل لأدنى أربعين في المائة بمعدل سنوي أبطأ من المتوسط العالمي البالغ 1.9% سنوياً. ويُعد ذلك اتجاهاً مقلقاً بالنسبة للاقتصادات الأشد فقراً والدول المتأثرة بالصراعات، وتحديدًا البلدان التي يقل احتمال أن تحقق النسبة المستهدفة بحلول عام 2030.

وهناك أمر ثانٍ مُقلق بالغ الأهمية يتمثل في أن البيانات اللازمة لتقييم تحقق الرخاء المشترك بزيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان تكون أشد ضعفاً في البلدان ذاتها الأكثر احتياجاً إلى تحسينها. فلا تتوافر البيانات التي تسمح لنا برصد التقدم في زيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان بمرور الوقت سوى في 1 من بين كل

الشكل 2: نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، 2013 تقريباً



المصدر: التقديرات بناءً على المسوح الاستقصائية المنسقة للأسر المعيشية في 119 بلداً، 2013 تقريباً، قاعدة بيانات الرصد العالمي، مجموعة الحلول العالمية المعنية بقياس مستويات الرفاهية وبناء القدرات، قاعدة الممارسات العالمية للفقر والمساواة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. ملاحظة: يوضح الرسم البياني نسبة السكان الفقراء على أبعاد متعددة، وكذلك الأبعاد التي يعانون فيها من الحرمان. ويُقاس حجم الأشكال البيضاوية بحيث تمثل النسب المعيّنة في كل منطقة. فعلى سبيل المثال، يبلغ مجموع الأعداد داخل الشكل البيضاوي الأزرق لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء 44.9% والتي تمثل نسبة من يعانون من الفقر النقدي. وأما محصلة جمع كافة الأعداد المتعلقة بهذه المنطقة فهي 64.3% والتي تمثل نسبة من يعانون من الحرمان على أبعاد متعددة.

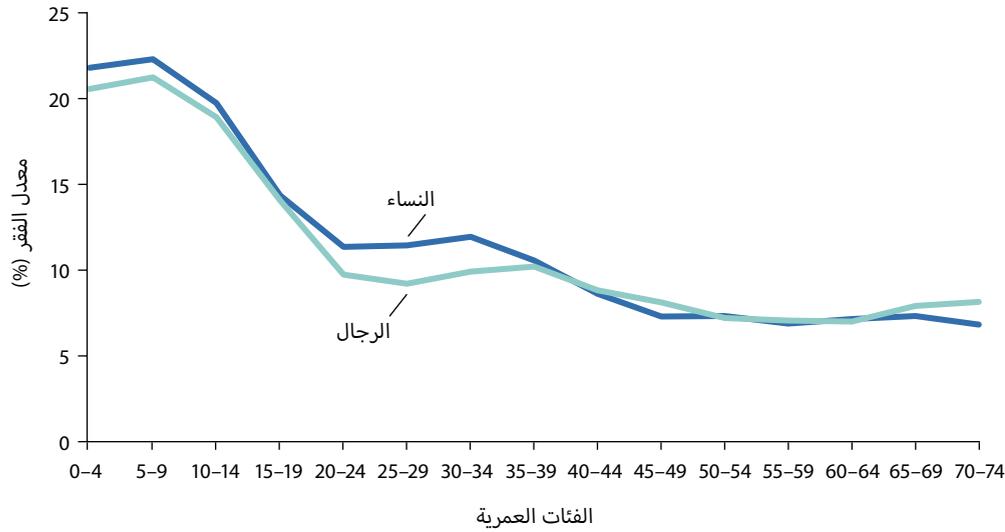
الأزرق)، والتعليم للأطفال والبالغين (الشكل البيضاوي البرتقالي)، وتوفر خدمات البنية التحتية الأساسية بما في ذلك مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء (الشكل البيضاوي الأصفر). ويعاني نحو نصف الفقراء على أبعاد متعددة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (28.2% من إجمالي 64.3% ممن يعانون الفقر على أبعاد متعددة) من أوجه حرمان متزامنة في الاستهلاك، والتعليم، وتوفر بعض خدمات البنية التحتية الأساسية. وتتعارض هذه النسبة مع تلك الموجودة في مناطق أخرى، من بينها جنوب آسيا، حيث لا يعاني سوى ربع الفقراء على أبعاد متعددة من الحرمان في جميع هذه الأبعاد الثلاثة. ويعني ذلك أن أوجه الحرمان المترامية في أفريقيا يعزز بعضها بعضاً وتجعل مكافحة الفقر أشد صعوبة بكثير. ولتكوين صورة حقيقية للفقر كما يعاني منه الأفراد، نحتاج أيضاً إلى تجاوز مستوى الأسر المعيشية التقليدي لدراسة كيفية تقاسم الموارد فيما بين أفرادها. وعادةً تكون النساء والأطفال أقل قدرة من غيرهم على الحصول على الموارد والخدمات الأساسية، لاسيما في أشد البلدان فقراً. وغالباً ما تسحب النساء في البلدان الأفقر من القوى

يظل يشعر بالفقر إذا لم يستطع تلبية هذه الاحتياجات الأساسية. وبالمثل، فقد يشعر شخص دخله أقل من ذلك بالعوذ والاحتياج بدرجة أشد لعدم وجود مياه نظيفة للشرب أو بيئة آمنة لأسرته.

تكشف هذه الرؤية الموسّعة "متعددة الأبعاد" عن عالم يمثل فيه الفقر مشكلة أوسع نطاقاً وأكثر رسوخاً بكثير، مما يؤكد على أهمية زيادة الاستثمار في رأس المال البشري. وعلى مستوى العالم، فإن نسبة الفقراء وفقاً لتعريف متعدد الأبعاد يشمل الاستهلاك والتعليم وتوفر البنية التحتية الأساسية تكون أعلى بنحو 50% من نسبتهم عند مجرد الاعتماد على الفقر النقدي. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وبدرجة تفوق أي منطقة أخرى، يسير القصور في أحد الأبعاد جنباً إلى جنب مع أوجه القصور الأخرى. وغالباً ما يقترن انخفاض مستويات الاستهلاك بتحديات في الأبعاد غير النقدية.

يبين الشكل 2 نسبة السكان في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا الذين يُعتبرون محرومين على أبعاد متعددة وفقاً للاستهلاك (الشكل البيضاوي

الشكل 3: نسبة النساء والرجال الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة حسب الفئة العمرية، 2013 تقريباً



المصدر: مونوز بوديت، وأنا ماريا، وباولا بويتراغو، وبينديكت ليروي دي لا برير، وديفيد نيوهاوس، وإليانا رويانو ماتوليفيتش، وكنون سكوت، وبابلو سواريز-بيسيرا. 2018. "الاختلافات بين الجنسين في الفقر وتكوين الأسر المعيشية خلال دورة الحياة: منظور عالمي". ورقة عمل بحوث السياسات رقم 8360، البنك الدولي، واشنطن العاصمة ملاحظة: تضم العينة الإجمالية 89 بلداً.

وهناك طريقة أخرى للانتقال من مستوى الأسر المعيشية إلى مستوى الأفراد، وهي بحث كيفية تقاسم المواد الغذائية داخل الأسر. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، تكشف بيانات استقصاءات الأسر المعيشية أن نقص السعرات الحرارية لدى أرباب الأسر-معظمهم رجال- يكون أقل بكثير مقارنةً بأفراد الأسر الآخرين. ولا تظهر هذه الفروق في مقاييس الفقر التقليدية. وعند تقدير معدلات الفقر الفردية على أساس أنماط استهلاك أوسع نطاقاً تشمل السلع غير الغذائية، تكون أوضاع النساء أفضل قليلاً من الرجال في بنغلاديش. وعلى العكس في ملاوي حيث يكون معدل الفقر بين النساء أعلى بدرجة كبيرة (73%) منه بين الرجال (49%). ويعاني الأطفال في كلا البلدين من معدلات فقر أعلى بكثير. إننا نحتاج إلى بيانات أكثر شمولاً لتعميق مستوى فهمنا لكيفية تأثير الفقر على الأفراد ولتقييم كيف يمكن تصميم البرامج الاجتماعية بشكل أفضل لتلبية احتياجاتهم. وتشير النتائج الأولية لهذا النهج إلى أن برامج المساعدات الحالية تنطوي على خطر إهمال العديد من الفقراء غير المعلومين ضمن أسر معيشية غير فقيرة.

العاملة ويخسرن قدرتهن على كسب الدخل عندما يصلن إلى سن الإنجاب. وتكون الفجوة بين الجنسين في معدلات الفقر أكبر ما يكون خلال سنوات الإنجاب عندما تتداخل الرعاية والمسؤوليات المنزلية، التي تُكَلَّف بها النساء وفقاً للأعراف الاجتماعية، وتتعارض مع الأنشطة الإنتاجية. وغالباً يكون هذا التوتر أشد بروزاً فيما بين أفقر البلدان والفئات الأكثر فقراً في المجتمع. فبالنسبة للشريحة العمرية 20-34 عاماً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال، يكون متوسط الفروق بين الجنسين في معدل الفقر بواقع 7 نقاط مئوية، مقابل متوسط عالمي بواقع نقطتين مئويتين (الشكل 3) وصفر تقريباً في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

وهناك شواهد من دراسات أُجريت في عدة بلدان على عدم تقاسم الموارد بالتساوي داخل الأسر المعيشية الفقيرة، لاسيما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية عالية الثمن. وتُظهر الشواهد أيضاً وجود ديناميكيات معقدة داخل الأسر المعيشية تتجاوز الفجوات بين الجنسين وبين الأعمار المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يرتبط مستوى فقر المرأة بوضعها كأم أو كزوجة لرب الأسرة.

رصد التقدم المحرز في عالم متنامٍ

مع تنامي معدل الثراء عالمياً وتضاؤل نسبة الفقر المدقع، تنشأ تساؤلات مشروعة حول ما إذا كان حد 1.90 دولار منخفضاً جداً بحيث لا يمكن استخدامه كمقياس لتعريف الفقراء في جميع بلدان العالم. وحتى مع تراجع عدد الفقراء المدقعين، فلا تزال نسبة الفقراء كبيرة إذا ما تم قياسها بمعايير ملائمة لعالم أكثر ثراءً. ويسمح النجاح في الحد من الفقر المدقع بتوسيع نطاق تركيزنا لتقييم ما إذا كان هؤلاء الأشخاص يستفيدون أيضاً من التنمية الاقتصادية.

قبل عقدين من الزمن، كان 60% من سكان العالم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. وبحلول عام 2015، انخفضت هذه النسبة إلى 9%، مما يعني أن الغالبية العظمى من الناس ومعظم فقراء العالم يعيشون حالياً في البلدان متوسطة الدخل. ولبين هذا التحول والارتفاع فيما قد يشكّل احتياجات أساسية للعديد من الناس، يُعد البنك الدولي حالياً تقارير عن خطين للفقر ذوي قيمة أعلى بواقع 3.20 دولار و5.50 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011. وتُستقى قيمة هذين الخطين من خط الفقر القياسي في الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل على التوالي، وذلك بالطريقة نفسها التي تم بها استقاء قيمة خط الفقر الدولي من خط الفقر القياسي لبعض أفقر بلدان العالم. وبالتالي، يعكس خطا الفقر ذوا القيمة الأعلى التقييمات الاجتماعية لما يعيّن الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية في بلدان عند هذه المستويات من الدخل.



المدقع في المنطقة 6%، وفي عام 2015، 5% وتختلف هذه الصورة غير المشجعة للتقدم الضعيف المحرز في خفض معدلات الفقر المدقع عند استخدام خط الفقر المقدر بواقع 3.20 دولار. وخلال نفس الفترة الزمنية هذه، قامت بلدان المنطقة بخفض نسبة من يعيشون على أقل من 3.20 دولار للفرد من 27% إلى 16%. ويختفي ما تم إحرازه من تقدم مهم على صعيد الحد من الفقر في هذه المنطقة عند النظر إلى معدل الفقر المدقع فقط. ويظهر خط الفقر 5.50 دولار، الذي يعكس الاحتياجات الأساسية في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، نتيجتين مزعجتين: (1) يعيش نحو نصف سكان العالم على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم؛ و(2) في مناطق الشرق

وكما هو متوقع، فإن هذين المعيارين لقياس الفقر يعكسان صورة أقل تشجيعاً عن مستوى الرفاهة في العالم مقارنة بقياس نسبة الفقر المدقع التي يُتوقع بأنها تقل حالياً عن 10%. ويعيش نحو نصف سكان العالم (46%) على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم، وهو معيار يُعرّف الفقر في بلد نموذجي بالشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (الجدول 1). ويعيش ربع سكان العالم على أقل من 3.20 دولار للفرد في اليوم.

ومقارنته بالحد 1.90 دولار، يعرض خط الفقر الأعلى قصة مختلفة للحد من الفقر على مستوى المناطق. وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثالا على ذلك. ففي عام 1990، بلغ معدل الفقر

الجدول 1: الفقر عند خطي الفقر الأعلى، 3.20 دولار و5.50 دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)

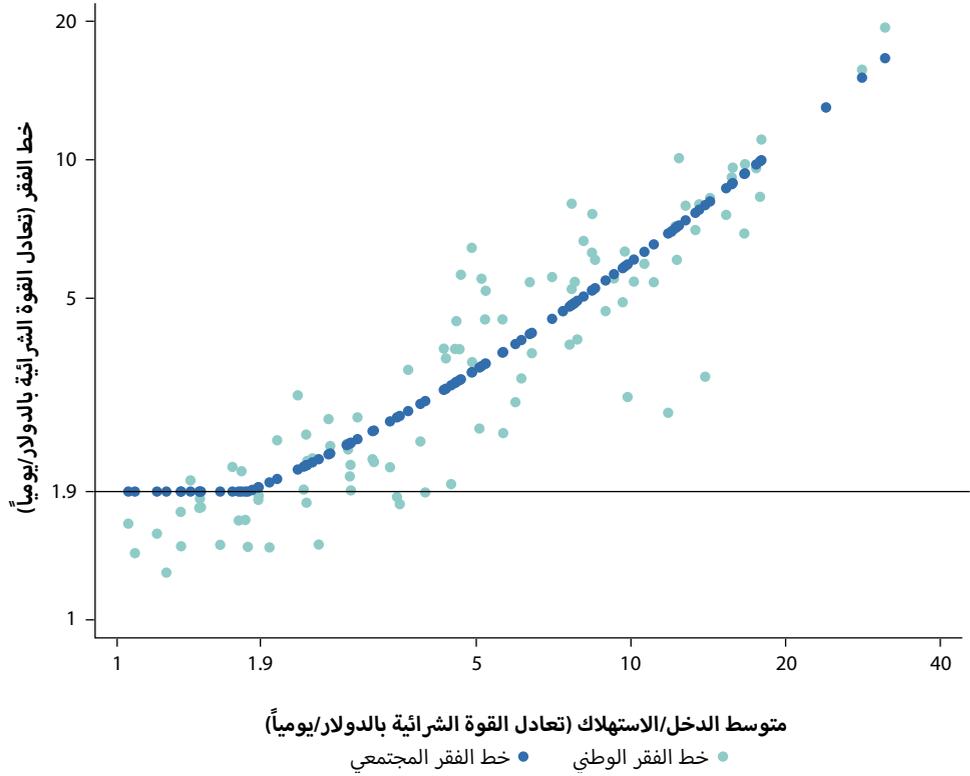
التغير بالنقطة المئوية، 2015 - 1990	2015	2013	2008	1999	1990	معدل الفقر حسب المناطق عند خط الفقر 3.20 دولار
72.8-	12.5	17.5	37.4	67.1	85.3	شرق آسيا والمحيط الهادئ
4.6-	5.4	5.7	7.5	21.1	9.9 ^أ	أوروبا وآسيا الوسطى
17.5-	10.8	11.4	15.7	27.0	28.3	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
10.5-	16.3	14.4	16.7	21.7	26.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
33.1-	48.6 ^أ	53.9	67.9	76.0 ^أ	81.7	جنوب آسيا
8.6-	66.3	67.8	72.2	78.3	74.9	أفريقيا جنوب الصحراء
0.1	0.9	0.8	0.7	0.8	0.8	باقي العالم
28.9-	26.3	28.8	38.2	50.6	55.1	العالم

التغير بالنقطة المئوية، 2015 - 1990	2015	2013	2008	1999	1990	معدل الفقر حسب المناطق عند خط الفقر 5.50 دولار
60.3-	34.9	42.4	63.6	87.0	95.2	شرق آسيا والمحيط الهادئ
11.3-	14.0	14.1	17.1	44.5	25.3 ^أ	أوروبا وآسيا الوسطى
22.2-	26.4	27.2	33.3	47.0	48.6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
16.3-	42.5	42.3	46.6	54.5	58.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
14-	81.4	84.2	89.8	93.1 ^أ	95.3	جنوب آسيا
4.1-	84.5	85.4 ^أ	88.1	90.5	88.5	أفريقيا جنوب الصحراء
0.2-	1.5	1.5	1.2	1.3	1.7	باقي العالم
21.0-	46.0	48.7	56.5	66.8	67.0	العالم

المصدر: شبكة إحصاء الفقر (<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/>)، البنك الدولي.

أ. يستند هذا التقدير إلى تغطية أقل من 40% من سكان المنطقة. ويتمثل معيار تقدير التغطية السكانية بالاستقصاء في تحديد ما إذا كان واحد على الأقل من الاستقصاءات المستخدمة في تقدير السنة المرجعية تم إجراؤه خلال عامين منها.

الشكل 4: خطوط الفقر الوطنية والفقر المجتمعي في عالم متنامٍ



ملاحظة: يستخدم كلا المحورين مقياس لوغاريتمية.

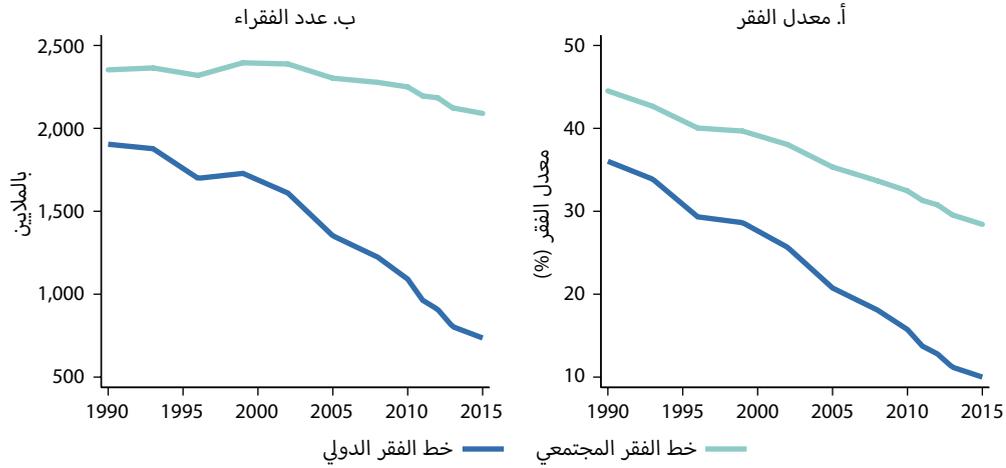
خط الفقر المجتمعي بين خط الفقر الدولي المطلق وخط للفقر يتناسب مع متوسط مستوى الدخل لكل بلد. وتحديداً، فهو يعادل في القيمة إما خط الفقر الدولي أو دولار واحد بالإضافة إلى نصف متوسط الاستهلاك اليومي في البلد، أيهما كان أكبر. ويعني ذلك أنه بالنسبة لأشد البلدان فقراً، لن تقل قيمة خط الفقر المجتمعي بأي حال عن خط الفقر الدولي. لكن بعد نقطة معينة مع زيادة ثراء البلدان، ستزيد قيمته كلما زاد متوسط مستوى استهلاك الفرد في ذلك البلد. وتتوافق هذه القيمة المتزايدة لخط الفقر المجتمعي مع حقيقة أن خطوط الفقر الوطنية تزيد قيمتها عادةً مع ازدياد البلدان ثراءً. وفي الواقع، تم إنشاء خط الفقر المجتمعي بطريقة تتوافق بشكل مباشر مع متوسط قيمة خطوط الفقر الوطنية عند مستويات مختلفة (لمتوسط) الاستهلاك لكل بلد في العالم. ويوضح

الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء على الرغم من التقدم في خفض معدلات الفقر بها، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 5.50 دولار للفرد أكبر في 2015 منه في 1990، من جراء الزيادة السكانية بها.

وفيما نسعى إلى التوصل لفهم أوسع للفقر، من المهم أن ندرك أن ما يشكل حاجة أساسية يمكن أن يختلف تبعاً لمستوى الاستهلاك أو الدخل في بلد ما. ففي بلد أكثر فقراً على سبيل المثال، قد لا تتطلب المشاركة في سوق العمل سوى الملابس والغذاء، فيما قد يحتاج المرء في مجتمع أكثر ثراءً إلى الاتصال بالإنترنت ومركبة وهاتف محمول كذلك. وقد تختلف تكلفة أداء الوظيفة نفسها من بلد لآخر تبعاً لمستوى الدخل العام.

ولتقييم هذا النوع من الفقر، يدخل البنك الدولي خط الفقر المجتمعي كمكمل لخطوطه الحالية. ويجمع

الشكل 5: الفقر المجتمعي، التقديرات العالمية، 1990-2015



ملاحظة: يعكس خط الفقر الدولي معدل الفقر (في الجزء "أ") وعدد الفقراء (في الجزء "ب") وفقاً للحد 1.90 دولار للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011). ويقدم خط الفقر المجتمعي المعلومات نفسها بالنسبة للفقر المجتمعي.

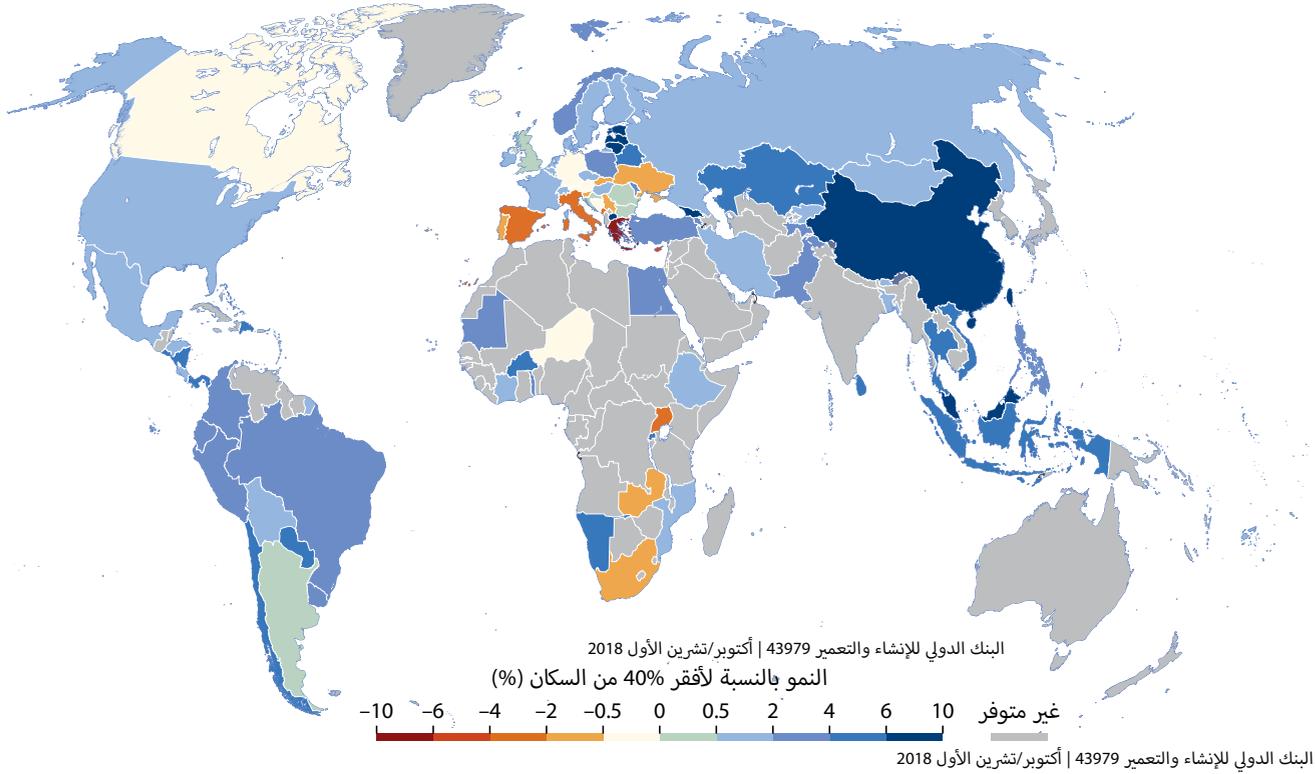
وعند تعريف الفقر بهذه الطريقة، بلغ عدد الفقراء 2.1 مليار شخص حتى عام 2015، أي أكثر بنحو ثلاثة أمثال عنم يعيشون تحت مستوى 1.90 دولار (الشكل 5). ومن المثير للدهشة أن عدد الأشخاص الذين تم تحديدهم كفقراء وفقاً لخط الفقر المجتمعي ظل كما هو إلى حد كبير خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية حتى مع انخفاض عدد الفقراء المدقعين.

الشكل 4 كيف تمر قيمة خط الفقر المجتمعي (باللون الأزرق الداكن) في منتصف خطوط الفقر الوطنية (باللون الأزرق الفاتح) مع اختلاف مستويات متوسط الاستهلاك في كل بلد. وبالتالي، يوفر الفقر المجتمعي مقياساً عالمياً للفقر يتوافق مع متوسط خطوط الفقر في جميع بلدان العالم.



الخريطة 1: تقديرات الرخاء المشترك في 91 بلداً، 2010-2015 تقريباً

نمو الدخل أو الاستهلاك بين أفقر 40% من السكان



المصادر: قاعدة البيانات العالمية للرخاء المشترك، إصدار خريف 2018، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-database-of-shared-prosperity>؛ شبكة إحصاء الفقر (أداة التحليل عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://research.worldbank.org/PovcalNet/>.

ملاحظة: توضّح الخريطة معدلات النمو السنوية في متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة أو استهلاكها.

في حين يستند الفقر المجتمعي إلى خط للفقر يرتبط جزئياً بمتوسط مستويات الاستهلاك في البلدان، فإن مقياس الرخاء المشترك الذي يرصده البنك الدولي يرتبط بشكل مماثل بأوضاع الأفراد في كل بلد. ومن خلال تقييم أوضاع أفقر 40% من السكان في كل بلد، يكون مقياس البنك الدولي للرخاء المشترك مناسباً للبلدان على جميع مستويات الدخل. وبشكل عام، تُعد الأخبار الواردة عن تعزيز الرخاء المشترك إيجابية، حيث تحقق نحو 80% من البلدان التي تتوفر عنها بيانات نمواً في مستويات دخل أفقر 40% من السكان (الخريطة 1). لكن التقدّم في هذا الشأن أعاقه ضعف معدل النمو

وقد انخفضت النسبة المئوية للفقر المجتمعي من بين سكان العالم انخفاضاً مطرداً منذ عام 1990، لكن بمعدل أبطأ بكثير من تراجع الفقر المدقع. وفي عام 1990، كان معدل الفقر المجتمعي (45%) أكبر بنحو الربع من معدل الفقر المدقع (36%). وبالنسبة للعديد من البلدان منخفضة الدخل، لم يكن هناك اختلاف بين المعدلين. ويعني النمو الاقتصادي خلال ربع القرن الماضي أن عدداً أقل بكثير من البلدان في عام 2015 تساوى خط الفقر المجتمعي لديها مع خط الفقر الدولي، وأن معدل الفقر المجتمعي (28%) يعادل تقريباً ثلاثة أمثال معدل الفقر المدقع (10%).



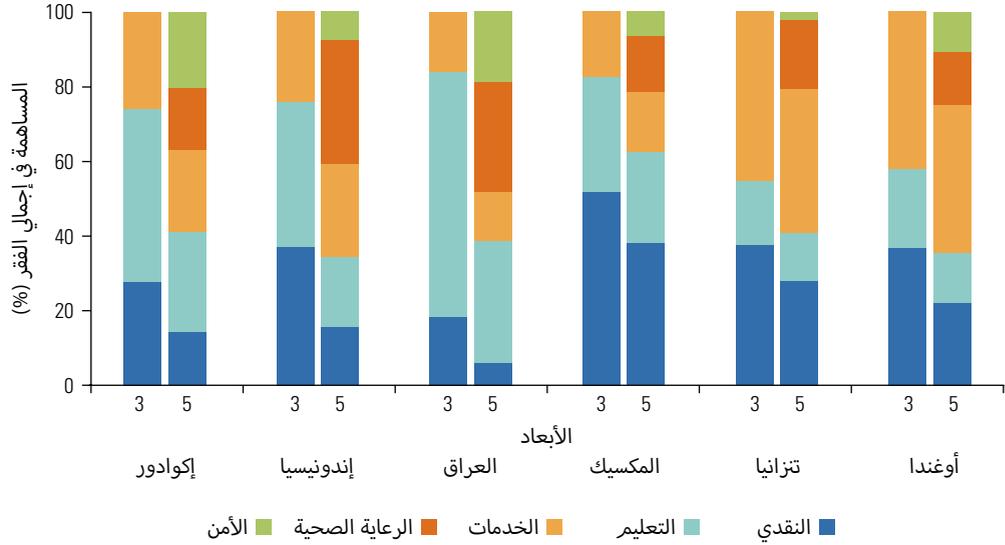
في كل بلد. لكنهما رغم ذلك مرتبطان ببعضهما بعضا كما يُظهر مثال كوستاريكا وإكوادور المصنّفتين ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ففي الفترة بين عامي 2011 و2016، نما اقتصادا البلدين بمعدلات متشابهة. لكن شريحة الأربعة في المائة الأدنى دخلا في إكوادور حققت نمواً أفضل من نظيرتها في كوستاريكا، حيث ارتفع نمو دخلها عن المتوسط الوطني بواقع نقطة مئوية. وأما في كوستاريكا، فقد تساوى نمو دخل هذه الشريحة مع المتوسط الوطني. ونتيجةً لذلك، انخفض معدل الفقر المجتمعي بوتيرة أسرع في إكوادور منها في كوستاريكا.

تتسع رؤيتنا للفقر مجدداً عندما لا يقتصر تعريفنا له على أنه مجرد نقص المال، بل يشمل أيضاً نقص عناصر الرفاهة الأساسية. وقد قطعت العديد من البلدان خطوات كبيرة على صعيد الحد من الفقر النقدي، لكنها لا تزال متخلفة في مجالات حيوية - مثل البنية التحتية الأساسية والتعليم والأمن- لها تأثير حقيقي بالغ على

العالمي وحدث تباطؤ بل انتكاسات-رغم التحسّن العام- في تعزيز الرخاء المشترك ببعض البلدان. وشهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل المثال، نمواً أقل في زيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان في الفترة بين عامي 2010 و2015 مقارنة بالأعوام السابقة بسبب تباطؤ اقتصادات بلدانها في ظل تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية. كما شهد العديد من البلدان في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى انتكاسات على هذا المقياس حتى وإن كان العديد من اقتصاداتها، التي عانى أفقر 40% من سكانها من تراجع كبير مرتبطة بالأزمة المالية لعام 2008، تتعافى حالياً. وينطبق ذلك على إستونيا ولاتفيا وليتوانيا حيث يتم حالياً تعزيز الرخاء المشترك بمستويات تتجاوز 6% سنوياً. ويسلط التقدّم المتباين في هذا الشأن الضوء على ضرورة تجديد تركيزنا على تحقيق نمو شامل للجميع.

يرصد مقياسا الرخاء المشترك والفقر المجتمعي جوانب مختلفة من أوضاع الشرائح الأقل دخلا نسبياً

الشكل 6: المساهمة في الفقر متعدد الأبعاد، حسب كل بُعد، في بلدان مختارة



المصادر: الحسابات على أساس المسح الاستقصائي للأحوال المعيشية بإكوادور 2013-2014؛ ومسح الحياة الأسرية بإندونيسيا، 2014؛ والمسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر المعيشية بالعراق، 2012؛ ومسح الحياة الأسرية المكسيكي، 2009-2012؛ والمسح التتبعي الوطني بتنزانيا، 2012-2013؛ والمسح التتبعي الوطني لأوغندا 2013-2014. انظر الملحق 4 للتعرف على التفاصيل.

ملاحظة: يبين الشكل مساهمة كل بعد في قياس الفقر متعدد الأبعاد بناءً على منهج التقسيم التصنيفي ذي الأبعاد الخاص بساينا ألكاير، وخوسيه مانويل روش، وبابا بالون، وجيمس فوستر، وماريا إيما ساتوس، وسومان سيث. 2015. قياس وتحليل الفقر متعدد الأبعاد. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

خفض معدل الفقر المدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030، فإن الأوضاع المعيشية للعديد من الأشخاص هناك ستظل غير مرضية إذا لم تحقق المنطقة تقدماً في المكونات الأخرى للرفاهة.

يبرز النهج متعدد الأبعاد كيف تتفاوت طرق تفاعل أوجه الحرمان تفاوتاً كبيراً من بلد لآخر. وفي المناطق الأكثر ثراء مثل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ترتبط أوجه الحرمان غير النقدية بالأخرى النقدية بدرجة أقل بكثير مقارنةً بالمناطق الأخرى. وفي عينة تضم ستة بلدان، يمكن توسيع هذا النهج متعدد الأبعاد ليشمل، بالإضافة إلى التعليم وتوفر خدمات البنية التحتية الأساسية، بعدين آخرين: الصحة والتغذية، وكذلك الأمن من الجريمة والكوارث الطبيعية (الشكل 6). وتعاني البلدان الأعلى دخلاً، وهي إكوادور والعراق والمكسيك، من معدلات جريمة أعلى وغياب الأمن بدرجة أكبر من البلدان الأقل دخلاً التي يشملها التحليل.

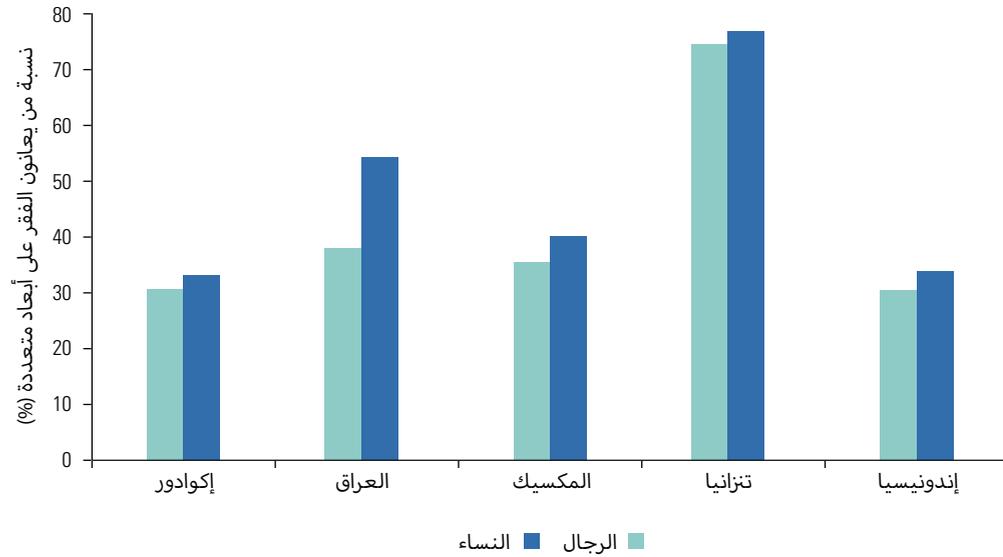
نوعية حياة الناس. ورغم انخفاض نسبة انتشار الفقر النقدي (أقل من 6% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فإن هناك تقريبا واحداً من بين كل سبعة أشخاص يعاني من نقص خدمات صرف صحي ملائمة.

وتمثل منطقة جنوب آسيا مثلاً آخر في هذا الشأن. ورغم إحرارها تقدماً في مجال الحد من الفقر، فلا تزال أوجه القصور التي تعاني منها المنطقة في قطاع التعليم مرتفعة بالنسبة للبالغين والأطفال على حد سواء، ولا ترتبط بدرجة كبيرة بالفقر النقدي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد أفراد الأسر المعيشية التي لا يتوفر لديها مستوى مقبول من إمدادات مياه للشرب أو خدمات الصرف الصحي الملائمة أو الكهرباء يفوق بكثير عدد من يعانون من الفقر النقدي في المنطقة. ويعني ذلك أن تحدي تأمين مستويات معيشية أعلى للسكان في جنوب آسيا يكون أصعب بكثير عند النظر إلى الفقر بجميع أشكاله. ورغم أنه يُتوقع أن تحقق هذه المنطقة هدف

وفي إندونيسيا، يكون الفقر متعدد الأبعاد مدفوعاً بدرجة كبيرة بسوء نواتج الرعاية الصحية والتغذية للأطفال. يمكن لتضمين أبعاد إضافية للحرمان في مقياس الفقر أن يوفر أفكاراً قيّمة بشأن كيفية توجيه السياسات لتُحدث أكبر أثر على أوضاع الفقر. ويمكن أن تتغيّر صورة الفقراء إذا نظرنا إلى الفقر من منظور متعدد الأبعاد. فعلى سبيل المثال، تُظهر صورة خماسية الأبعاد لإندونيسيا أن البلاد قد تحتاج إلى التركيز بدرجة أقوى على مكافحة أوجه الحرمان في خدمات الرعاية الصحية، في حين قد تكون الجهود في إكوادور موجهة بصورة أفضل نحو التعليم والأمن، لاسيما في المناطق الحضرية. ويمكن أن يوفر النهج متعدد الأبعاد، إذا ما اقترن بالبيانات على مستوى الأفراد، أيضاً أفكاراً جديدة بشأن تعريف الفقراء. ويكشف تطبيق هذا النهج على خمسة من بين البلدان الستة أن معدل الفقر فيما بين النساء

أكبر منه بين الرجال، لاسيما في العراق (الشكل 7). ويتبيّن أيضاً أن النساء أكثر فقراً من الرجال على أبعاد متعددة في جميع البلدان الخمسة، بل قد تكون الفجوة بين الجنسين أوسع بالنسبة لفئات محددة أولى بالرعاية. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن الأمل من النساء هن الأفقر بكثير من نظرائهن من الرجال في جميع البلدان باستثناء إكوادور. وتبرز هذه الصورة الأكثر دقة جيواً جديدة للفقر ويمكن أن تساعد في صياغة سياسات للتصدي لها. فعلى سبيل المثال، يجب أن تراعي سياسات توسيع مرافق البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الاحتياجات المختلفة للنساء والأطفال والرجال. وفي بعض المناطق، يمكن لتحسين إتاحة خدمات التعليم أن يساعد النساء بشكل خاص اللاتي مازلن يتخلّفن بسبب التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم.

الشكل 7: الفجوات بين الجنسين، الفقر متعدد الأبعاد على مستوى الأفراد



المصدر: ستيفان كلاسن وراهول لاهوتي. على وشك الصدور. "تقييم الفقر متعدد الأبعاد على مستوى الأفراد: تطبيق على ستة بلدان نامية" ورقة عمل بحوث السياسات صادرة عن البنك الدولي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

حل معضلة الفقر

يقدم هذا التقرير صورة أكثر اكتمالاً للفقر تؤيد جانباً كبيراً من القصة الإيجابية للتقدم الهائل الذي تحقق على صعيد الحد من الفقر المدقع خلال ربع القرن الماضي. لكنه يكشف أيضاً تفاصيل كانت خفية في السابق عن طبيعة الفقر ونطاقه على مستوى العالم. وهناك تبيجان مزعجتان بشكل خاص، وهما أن الفقر المدقع أصبح مترسخاً في عدد قليل من البلدان وأن وتيرة الحد من الفقر ستتباطأ قريباً بشكل كبير. ويستلزم تحقيق هدف خفض نسبة الفقر المدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030 مضاعفة الجهود وزيادة التركيز على البلدان التي بها أسوأ معدلات الفقر. وسيظل البنك الدولي يركّز في عمله على الفقر النقدي فيما يتعلق بخط الفقر الدولي؛ لكن إنهاء الفقر في العالم بشكل حقيقي يتطلب التفكير بصورة أوسع نطاقاً وإدراك حجم التعقيد المتأصل في وضع مفهوم للفقر حول العالم.

ومستقبلاً، سيستمر البنك في التركيز على إعداد تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. لكن لضمان تتبع الفقر بطريقة ملائمة في البلدان التي تكون فيها مستويات الفقر المدقع منخفضة للغاية، ستغطي تقاريرنا الدورية عن مستجدات أوضاع الفقر أيضاً التقدم المحرز عند خطي الفقر الأعلى - 3.20 دولار و5.50 دولار - وكذلك على خط الفقر المجتمعي الجديد. وبالمثل، سيتناول التقرير التالي عن مستجدات أوضاع الفقر في العالم لعام 2020 التقدم المحرز في التصدي للفقر متعدد



الوطنية في رصد مستويات الرفاهة والحوار بشأن السياسات على مستوى البلدان. وتتيح المقاييس والخطوط المبطّقة هنا، والتي تركز على أدوات تستخدمها البلدان بالفعل لرصد التقدّم المحرز، إمكانات جديدة للبلدان لقياس أدائها مقارنةً بمثيلاتها باستخدام مجموعة من الأدوات أكثر ثراءً. ويصدق ذلك بوجه خاص في البلدان متوسطة الدخل، حيث يكون الفقر المدقع أقل انتشاراً وحيث يُظهر خطا الفقر الأعلى والمقياس الجديد للفقر متعدد الأبعاد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعيّن القيام به.

• **هناك أهمية بالغة للاستثمار في البيانات.** وقد ساعدت استثمارات البنك الدولي في البيانات على تقديم صورة أشمل للفقر، لكن هناك حاجة إلى استثمارات متواصلة وأعمق في هذا المجال. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من البيانات الأفضل عن مستويات الرفاهة للمقارنة فيما بين معدلات الفقر عبر الفترات الزمنية المختلفة، وعلى أبعاد متعددة، ولجميع الأفراد، ولاسيما فيما بين البلدان منخفضة الدخل والمتأثرة بالصراعات. فعدد قليل للغاية من هذه البلدان لديه تقديرات لتقاسم ثمار الرخاء المشترك، وعدد قليل منها لديه بيانات خاصة بتقدير جميع أبعاد الفقر. وضمان عدم إهمال أحد في معركة القضاء على الفقر المدقع يتطلب منا زيادة الاستثمارات في أنظمة وقدرات البلدان لقياس ورصد مستويات الرفاهة بطريقة جيدة التوقيت وقابلة للمقارنة باستخدام أنواع تقليدية وحديثة من البيانات والوسائل.

الأبعاد بالبلدان التي تتوفر عنها بيانات. ومن بين التحديثات العالمية، ستشكّل هذه المقاييس الجديدة جزءاً من تقاريرنا القطرية نصف السنوية عن الفقر والرخاء المشترك-التقارير الموجزة عن الفقر والمساواة. يشير استخدام هذه المقاييس الجديدة لرصد معدلات الفقر عالمياً ونتائج هذا التقرير إلى ثلاثة مدلولات واضحة ومهمة لعمل البنك الدولي وأوليواته:

• **هناك حاجة إلى إحداث تغيير تحويلي في أفريقيا والمناطق المتأثرة بالصراعات.**

فمعركة القضاء على الفقر المدقع سيتم كسبها أو خسارتها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتحوّل الفقر المدقع على مستوى العالم إلى ظاهرة تميّز هذه المنطقة بشكل متزايد، كما تتنامى نسبة الفقراء في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. ومن بين جميع المناطق، تتسم هذه المنطقة بتحقيقها واحداً من أسوأ معدلات الأداء في تحقيق الرخاء المشترك، ويعاني الفقراء هناك من أوجه حرمان متعددة تفوق تلك الموجودة في أي منطقة أخرى. وبلوغ النسبة المستهدفة وهي 3% بحلول عام 2030، سيلزم العمل بوتيرة أقوى من المعتاد: ستحتاج المنطقة إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، وتحسينات كبيرة في المستويات المعيشية لأفقر 40% من السكان بمختلف بلدان المنطقة على نطاق غير مسبوق في السنوات الأخيرة، واستثمارات كبيرة في البشر.

• **يمكن للمقاييس الجديدة أن تعزز الحوار بشأن السياسات.** وسيستمر الاستناد إلى مقاييس الفقر



وضعت مجموعة البنك الدولي هدفين رئيسيين لها، هما: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان في كل بلد. ووفقا لتقرير "الفقر والرخاء المشترك" لهذا العام، فإن العالم يواصل إحراز تقدم نحو تحقيق هذين الهدفين. ففي عام 2015، أصبحت نسبة من يعيشون في فقر مدقع تمثل نحو عُشر سكان العالم- وارتفعت دخول أفقر 40% في 77% من الاقتصادات التي تغطيها الدراسة.

لكن النجاح في هذا المجال لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به. فمعدل الفقر لا يزال مرتفعا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي الوقت ذاته، يعيش معظم فقراء العالم حاليا في البلدان متوسطة الدخل التي لديها في العادة خطوط فقر وطنية أعلى. يتتبع تقرير هذا العام المقارنات المتعلقة بالفقر عند حدين أعلى للفقر - 3.20 دولار و5.50 دولار للفرد في اليوم- واللذين يتوافقان مع المعايير المستخدمة في الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يستحدث التقرير خط فقر مجتمعا يستند إلى متوسط الدخل أو الاستهلاك في كل اقتصاد.

كما يسلم تقرير "الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر" بأن الفقر لا يتعلق بالدخل والاستهلاك فحسب - وي طرح مقياسا للفقر متعدد الأبعاد يضيف عوامل أخرى، منها مدى توفّر خدمات التعليم والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي. ويبحث التقرير كذلك كيف يمكن لأوجه التفاوت وعدم المساواة داخل الأسر المعيشية أن تؤثر في الصورة العالمية للفقراء.

وتتري هذه المكونات الإضافية فهنا لمعضلة الفقر، مما يقربنا من حلها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: worldbank.org/PSP